تنويع مصادر الاقتصاد الوطني من خلال النهوض بالقطاع الفلاحي.

Diversifying the sources of the national economy by promoting the agricultural sector

- الدكتور: منير العمري.[1]
- جامعة الجزائر 03 ،كلية العلوم السياسية الجزائر ، الجزائر .
- رباب عمراني ، طالبة دكتوراه .
- جامعة الجزائر 03 ،كلية العلوم السياسية الجزائر ، الجزائر .

تاريخ الاستقبال: 2022/09/01 تاريخ القبول: 2022/10/13 تاريخ النشر: 2022/11/21

– ملخص:

نتطرق في هذه الدراسة الى إشكالية اعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر دخل يفتقد للتنوع ، والذي يعتمد في أغلبه على النفط ، تسبب هذا الاعتماد الأحادي للاقتصاد الجزائري في العديد من الأزمات ، لذلك يتطلب الوضع إيجاد أو النهوض بمصادر أخرى لتنويع المداخيل، إذ يُمثل القطاع الفلاحي قطاعاً مناسباً للتنويع في حال النهوض به. حيث إن تطوير القطاع الفلاحي، يكون عبر العديد من الآليات المتنوعة، سواء القانونية أو التسويقية أو التقنية، التي في حال تجسيدها على أرض الواقع فإنها تؤدي إلى رفع مستويات مُساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التنويع الاقتصادي، القطاع الفلاحي .

- ***Abstract :***

In this study, we address the problem of the Algerian economy's dependence on a source of income that lacks diversity, which mostly depends on oil. This unilateral dependence of the Algerian economy has caused many crises, so the situation requires finding or promoting other sources to diversify incomes, as the agricultural sector represents a suitable To diversify if promoted. As the development of the agricultural sector, is through many different mechanisms, whether legal, marketing or technical, which, if embodied on the ground, would lead to raising the levels of contribution of the agricultural sector to the national economy...

Keywords *Economy, economic diversification, agricultural sector*

[1]– البريد الإلكتروني: lomrimounir2@gmail.com
- الهاتف: 0666749997

مقدمة:

إن الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال تسعى إلى إحداث تنمية اقتصادية شاملة ، التي تعزز من مشروع البناء الوطني، والنهوض بالدولة الجزائرية وفق الأهداف والطموحات المرجوة، إذ أن الواقع الاقتصادي الحالي للجزائر يُفصح عن عدم وصول البنية الاقتصادية الجزائرية إلى مصاف الاقتصاديات المستقرة ،ويبقى الاقتصاد الجزائري يُعاني من أبسط التقلبات التي تحدث على مستوى الأسواق العالمية للنفط، وهو ما ينعكس سلباً على مختلف المشاريع التنموية و على السياسية الاجتماعية و يُشكل تهديداً حتى على الاستقرار السياسي .

لذلك كانت هناك بعض المحاولات من أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات ، من خلال دعم القطاعات الأخرى ، كالقطاع الفلاحي والسياحي ، وفي ظل هذا البحث و السعي لإيجاد السبل الامثل من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني ، يتطلب هذا استراتيجية مُستقبلية من أجل بناء اقتصاد له مصادر دخل متعددة تجعله في مأمن عن الأخطار و الأزمات الاقتصادية ، و في هذا الصدد يُعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية المحورية التي لها الأهمية البالغة في إحداث تنويع في مصادر الدخل الوطني، كما هو معمول به في العديد من الدول المتقدمة التي تستفيد من المداخيل المالية للقطاع الفلاحي ، وعليه نطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن النهوض بالقطاع الفلاحي كاستراتيجية كفيلة لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني ؟

حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على الآليات المناسبة التي يمكن أن تُحدث قفزة في القطاع الفلاحي، وتُساهم في تطويره وازدهاره و،بالتالي خلق مصدر مهم لتنويع مصادر الدخل الإقتصادي الوطني ، و الذي سوف يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني .

وانطلاقا من الإشكالية و الأهداف العامة للدراسة ، تم الاعتماد على الخطة التالية للدراسة :

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني: مساعي التنويع الاقتصادي من خلال البرامج الفلاحية السابقة .

المبحث الثالث:آليات نجاح دعم القطاع الفلاحي كمخرج لدعم الاقتصاد الجزائري.

1. المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري:

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمرحلتين، طبق في كل مرحلة توجه اقتصادي مختلف عن الآخر، فلقد شهدت المرحلة الأولى منذ مطلع الاستقلال إلى نهاية الثمانينات اتباع الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي، فيما تميزت المرحلة الثانية بتطبيق الاقتصاد الحر، لكن بقيت سمات عدم الاستقرار تميز الاقتصاد الجزائري في كلتا المرحلتين.

1.1. المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاشتراكية.

مر الاقتصاد الجزائر بالعديد من المحطات والمراحل منذ الاستقلال، عرف خلالها الاقتصاد الجزائري العديد من الصعوبات والعوائق ، حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المستوطنين الأوروبيين، الأمر الذي أدى الى تولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك،[1] لم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم 1962، لأن الدولة الجديدة الوطنية تدخلت في مراقبة القطاع ،لكن سرعان ما كانت هذه التجربة–التسيير الذاتي– ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه

[1] كربالي بغداد ،نظرة عامة على التحولات الاقتصادية الجزائرية ،**مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة العدد 02، 2008 ،ص 03.

القطاع من العهد الاستعماري، لأن جهاز الدولة كان يُشرف على تسيير القطاع ،حيث وُضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية المؤسسة المركزية المتمثل في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي[1]، وتمخض عن تلك المرحلة وجود قطاعات مُسيرة بواسطة العمال ،مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تُعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال، رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963.[2]لكن نظرا لانعدام الإطارات و الخبرة في التسيير، فشل القطاع الصناعي و الزراعي في تحقيق الأهداف المسطرة في دعم الاقتصاد الوطني ، خصوصا في المجال الزراعي، لأن الاعتمادات المسخرة لتجديد الطاقات المنتجة والإجراءات المتخذة في إطار التكوين، والتأطير التقني، كانت ضعيفة من أجل التصدي لانهيار الطاقات الإنتاجية القائمة (شيخوخة البساتين، عدم صلاحية العتاد كوسائل الري وآليات الحرث وتهيئة التربة..)، بالإضافة إلى تدني المستوى المعرفي الفلاحي للقوة العاملة ،(90 %) من العاملين يعانون من الأمية ، والمؤهلون وجهوا إلى الاشتغال بمهام إدارية[3].

وفي ظل هذه الأوضاع ، وبعد تأميم المناجم 1966 و تأميم المحروقات 24فيفري 1972 ، اتجهت السلطات الجزائرية إلى تطبيق سياسات المخططات من أجل بناء اقتصاد جزائري قوي،كالمخطط الرباعي الثاني 1977/1974الذي اتجهت الجهود فيه إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، ولإلكترونيك، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات.

إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل لم تأتي أيضا بالنتائج المراد تحقيقها، نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على أسعار البترول. فإن أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 عصفت بالاقتصاد الجزائري فتراجع سعر البترول، إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.[4] و لقد صاحب هذا الانهيار في أسعار البترول عدم فعالية مختلف السياسات التي مست القطاع الزراعي على وجه الخصوص ، الذي لم يكن يُساهم في الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يُساهم به قطاع المحروقات، و في ظل عجز القطاع الزراعي و الصناعي أدى هذا إلى ضعف في الحالة الاقتصادية بصفة عامة .

---

[1]بسعود عمر،عبد القادر شرشار ،الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، **مجلة انسانيات** ، العدد 22. 2003،ص121.

[2]كربالي بغداد، **المرجع السابق**،ص03.

[3]بسعود عمر ، **المرجع السابق**، ص 121 .

[4]شطيبي مريم محمود ، **أزمة اسواق الطاقة انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** ، مداخلة ضمن ملتقى انعكاسات انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، جامعة الامير عبد القادر قسنطينة، الجزائر 14 ماي2015 ،ص 04.

2.1. المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة اقتصاد السوق.

بعد انهيار أسعار البترول و حدوث مُتغيرات على الصعيد العالمي، تمثلت في تفكك الكتلة الشرقية وزوال النموذج الاشتراكي، اتجهت الجزائر بداية من سنة 1988 ،إلى تبني سياسة اقتصاد السوق، و التخلي عن النظام الاقتصادي الاشتراكي، والانطلاق في مرحلة الإصلاح الاقتصادي مع مراعاة في ذلك منهجية خاصة في الإصلاح. مست هذه العملية الإصلاحية في المرحلة الأولى الجوانب التنظيمية للمؤسسة وطبيعتها القانونية، لتشمل لاحقاً قواعد التنظيم الاقتصادي من خلال تقييد أعمال المتعاملين الاقتصاديين بالصبغة التجارية، أي أنها أصبحت تخضع لقواعد القانون التجاري من حيث الإفلاس والتسوية القضائية[1] .

و تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري.

إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها، كونها لم تُؤخذ في إطارها الشمولي. وتبعا لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في مايلي :

*انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5 % في المتوسط من 1986 الى 1991.

*تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية ، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات[2] ، وكانت هذه الفترة من أصعب الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري ومرت بها البلاد من خلال تزامن الأزمة السياسية مع الأزمة الاقتصادية ولجوء السلطات إلى الاقتراض الخارجي لنظرا لعدم قدرة موارد في الدولة توفير مختلف المتطلبات المالية .

ومع مطلع سنة 2000 التي شهدت الجزائر مجموعة من المتغيرات السياسية و الاقتصادية ، سمحت بظهور سياسات اقتصادية جديدة ، إذ بدأت الجزائر منذ 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي، والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذه المشاريع تجسدت في ثلاث برامج هي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة من 2005الى 2009،و البرنامج الخماسي 2010 خلال انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية

[1] الدواي الشيخ ،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و اشكالية البحث عن المؤسسات العامة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 25 ،العدد 2 .2009. ص. 259.

[2] بغداد كربالي ، **المرجع السابق** ، ص 07.

الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من 2001 إلى 2014[1]ومن بين المشاريع التي شملها سياسة الإنعاش الاقتصادي نجد :

– مخطط دعم النمو الاقتصادي : هو عبارة عن مخصصات مالية أُقرت في أفريل 2001 من قبل السلطات الجزائرية بغية تحقيق انتقالية في معدلات النمو الاقتصادي ، حيث تم تخصص حوالي 525مليار دينار جزائري ، أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على فترة الممتدة من 2001 الى 2004 ومن بين أهدافه زيادة دخل الفرد وخلق مناصب عمل و اعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

–البرنامج التكميلي لدعم النمو : كان هدفه تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري ،و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة. فجاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الجيدة للجزائر بسبب الارتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط و الذي بلغ معدلات تجاوزت 40 دولار 2004 ،و وصل إلى معدلات أعلى 2006 وجاء هذا البرنامج ليغطي فترة 2005 /2009 [2].

لكن مع منتصف سنة 2014 عرفت أسواق البترول هزات جديدة عصفت بأسعار البترول أوصلته الى 50 دولار للبرميل بعدما وصل إلى 115 دولار[3] نهاية 2013 ، هذا الانهيار الكبير في أسعار النفط دفع الحكومة الجزائرية الى اتخاذ إجراءات تقشفية مست تجميد العديد من المشاريع التنموية و كذلك تجميد مسابقات التوظيف في العديد من القطاعات [4].ولم تعرف أسعار البترول الاستقرار طيلة السنوات اللاحقة ، خصوصا بعدما ضربت جائحة كورونا سنة 2019 ،حيث تراجعت أسعار النفط الى أقل 35 دولار للبرميل[5] ، و لم تنتعش أسعار البترول ، إلا في منتصف سنة 2022 بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرونية ، إذ تجاوز سعر البترول 100 دولار للبرميل . هذا التذبذب في أسعار البترول أثر بشكل مباشر على المسار التنموي للدولة و على سياسة الإنعاش الاقتصادي .

يمكن القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة النقص في الفعالية، بإعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو حقيقي ومستمر خارج المحروقات ، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائدات). لا يزال بعيد المنال.

---

[1] خاطر طارق و أخرون ،**دور برامج الانعاش الاقتصادي "2001–2014" في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري** اطلع 15 ماي 2022 على الرابط : PDF على الرابط :https://bit.ly/3q1ocEw

[2]مراس محمد ،دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 –2014 على متغيرات التجارة الخارجية في الجزائر" باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشراف" VAR ،**مجلة البشائر الاقتصادية** ، جامعة بشار، العدد 02 .2015، ص. 33.32.

[3] تندرت محمد ، أثر جائحة كورنا 19 على أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، **مجلة اقتصاد المال و الاعمال** ، جامعة الوادي ، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2022 ،ص 758 .

[4] داودي أمينة ، **مشاريع كبرى تم تأجيل إنجازها بسبب التقشف** ،اطلع 14أكتوبر 2022 على الرابط :https://bit.ly/3T4OVgu

[5] تندرت محمد ،**المرجع السابق** ،ص 762.

وسبب ذلك ،هو غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية. كما أن البيئة المؤسساتية غير الملاءمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا (المنتظر منه لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل اقتصاد السوق) تشجع أكثر على البحث عن مصادر الريع، بدلاً من الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة[1].

2. المبحث الثاني: مساعي التنويع الاقتصادي من خلال البرامج الفلاحية السابقة:

لقد طرحت السلطات الجزائرية العديد من البرامج الفلاحية بغية النهوض بالقطاع الفلاحي وإحداث تنوع في مصادر الدخل الوطني .

1.2. المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي.

يُعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات ، رفع القيمة المضافة القطاعية[2].

ويتطلب تنويع الاقتصاديات التي تعتمد على مورد وحيد الاتجاه إلى الاعتماد على قطاعات أخرى ، من خلال الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الزراعية و الصناعية، وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[3].

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر أيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية"[4]. وفي حالة الجزائر فإنه أصبح من ضروري البحث على استراتيجيات مدروسة من أجل إحداث تنوع اقتصادي يُساهم في الخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات ، و ضمان اقتصاد مُستقر و صلب خصوصا عبر الاعتماد على القطاع الزراعي، الذي من شأنه أن يُساهم في تنشيط القطاعات الأخرى .

وفي هذا الصدد تطرح السلطات بعض المشاريع المتعلقة بإقامة مناطق صناعية جديدة ، وهذا معناه أن الحكومة تسعى إلى الاعتماد على التوجه الصناعي . حيث ينبغي عدم إهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر ما لا

---

[1] مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو ، **مجلة الباحث الاقتصادي**، الجزائر ، العدد 10 2012،ص 157.

[2] ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد 16 ، العدد 12 ، بيروت . جوان 2012 ، ص.08.

[3] بلعما اسماء ، بن عبد الفتاح دحمان ، استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري على ضوء بعض التجارب الدولية ، **مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية و الاقتصادية** ،المجلد 07 ،العدد 01. 2018،ص .332.

[4] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة العاشرة، المجلد 18 ، العدد 31 ، 2016، ص 22.

يقل عن مساحة 40 مليون هكتار قابلة للزراعة. كما أن تكلفة فاتورة استيراد الغذاء تصل لنحو تسعة مليارات دولار.

كما أن الجزائر تتمتع بمقومات اقتصادية أخرى يمكنها أن تشكل روافد قوية لاقتصاد البلاد، أهمها الاهتمام بالقطاع السياحي والخدماتي بالإضافة إلى القطاع المصرفي.[1] وعليه فإن الجزائر تمتلك كل مقومات التنويع الاقتصادي سواء الصناعية أو السياحية و خصوصا المقومات الفلاحية ،التي من شأنها إحداث تنوع اقتصادي في حال الاستغلال الأمثل لهذا القطاع .

2.2. المطلب الثاني: برامج التنمية الفلاحية في الجزائر.

حتى لا يبقى الاقتصاد الجزائري حبيس مداخيل قطاع المحروقات فقط ، طرحت السلطات الجزائرية العديد من البرامج التنموية الفلاحية ،والتي مرت بالعديد من المراحل وطُبقت فيها العديد من البرامج أهمها :

أولا – التسيير الذاتي: تم تطبيق سياسة التسيير الذاتي في الجزائر من أجل الإبقاء على المزارع كما هي، دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها بطريقة جماعية من طرف عُمالها الذين تسلموها بعدما خرج منها الفرنسيون،[2]حاولت السلطات الجزائرية من خلال هذا الاجراء ضمان استمرار تسيير هذه الأراضي المسترجعة من المستعمرين ، خصوصا أن تلك الفترة كانت فترة انتقالية بين مرحلة الاستعمارية و مرحلة الاستقلال، وفي سنة 1966 تم تحويل نسبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا إلى تعاونيات فلاحية[3].

لم يحقق التسيير الذاتي الأهداف المرجوة،حيث انخفض الإنتاج والمردودية في كثير من المزارع، نتيجة لاعتماد الزراعة على الأمطار بصفة ثابتة ومستقرة، وشهدت الأراضي الفلاحية تدهوراً متزايداً ومستمراً منذ الاستقلال تبعا لظاهرة الجفاف المتكررة وندرة المياه ،وزيادة ضغط الإنسان عليها عن طريق البناء.[4]

ثانيا– الثورة الزراعية :

تم الإعلان عن مشروع الثورة الزراعية بموجب قانون 71-73 المؤرخ 8-11-1973 [5]، وبموجبه تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين ،وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة أو في الأراضي المؤممة، وقد بلغت مجموع هذه الأراضي التي أعطيت للفلاحين بمساحة تقدر بحوالي 1 مليون هكتار، نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو7000 تعاونية تقريبا[6].

---

[1] أبو عبد الله محمد ، **2015... عام تنويع الاقتصاد الجزائري** ، جريدة العربي الجديد ، نشر يوم 31 ديسمبر 2014 ، و اطلع 22 جوان2022 ، على الرابط :https://bit.ly/3Q2Fj3l

[2]غربي فوزية ،**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية** ، اطروحة دكتورة (قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة قسنطينة ، 2008) ص 94.

[3]**نفس المرجع**، ص 94.

[4]هاشمي الطيب ،**التوجه الجديد للتنمية الريفية في الجزائر** ، اطروحة دكتورة (تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة تلمسان ،2014) ص142.

[5] ناصري سفيان ،التعدي على حق الملكية العقارية الفلاحية في ظل قانون الثورة الزراعية و اشكالية اثبات ملكيتها ، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة أم البواقي ،المجلد 07 ، العدد 02 ،2020 ، ص 74 .

[6]عياش خديجة ،**سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر** ، ماجستير (الجزائر :كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 03 ، 2011)ص63.

إن الإصلاحات التي أتت بها الثورة الزراعية على الرغم من التجنيد المادي والبشري الذي حظيت به ، لم تكن في مستوى الطموحات ،وربما يعود ذلك إلى الصعوبات والضغوطات التي كان يعانيها الفلاحون من جراء الروتين البيروقراطي، ثم موقف البورجوازية من الثورة الزراعية حيث انتقلت بعد تأميم أراضيها إلى الجهاز الإداري، وإلى ميدان التسويق فشكلت بذلك عقبة أمام الفلاحين المستفيدين.

فحين يذهب اتجاه آخر إلى اعتبار أن الثورة الزراعية ،هي قبل كل شيء عملية سياسية وأيديولوجية من طرف النظام وتستجيب لإرادة السلطة، ولا تمثل بأي شكل من الأشكال تحركا عفويا للفلاحين[1]، كان هذا أحد الأسباب المباشرة التي أدت عدم تحقيق الثورة الزراعية الأهداف المنتظرة من تطبيقها.

ثالثا – إعادة الهيكلة الزراعية :

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين.

إن الهدف الرئيسي من تنظيم المزارع الفلاحية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي، كان من أجل محاولة إنشاء وحدات زراعية قابلة للاستثمار و الاستغلال الزراعي، و يُسهل التحكم أكثر في مواردها المالية وعناصرها الإنتاجية الأساسية. و بالتالي حتى تستطيع المساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.[2]في نهاية تطبيق سياسة المخططات ، وجدت الجزائر أن زراعتها ما زالت ضعيفة، بسبب عدم امتلاكها لقاعدة متينة في المجال الزراعي.[3]

رابعا – قانون منح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح 18 –8– :

إن استصلاح الأراضي الزراعية طبقا لقانون رقم 83- 1983المتضمن منح الملكية العقارية للفلاحين ، لم يحقق كذلك الأهداف التي كان يصبو لها هذا القانون ، فنجد أنه من بين المساحات الزراعية الموزعة على الفلاحين من أجل استصلاحها، و التي قُدرت ب 291.571 هكتارا لم يتم استصلاح منها سوى مساحة قليلة بلغت نحو 51.603هكتارات.[4]

وظل القطاع الفلاحي يُساهم بنسب ضئيلة في الإنتاج الوطني ،خصوصا أنه تزامن فيما بعد مع أزمة اقتصادية حادة هي أزمة انهيار أسعار البترول 1986 . لذلك لم تستطع السلطات مواصلة هذه السياسة.

خامسا –المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن الهدف الأساسي من هذا المخطط هو تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج الفلاحي ، وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا

---

[1] زوزو رشيد ،**الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة 1988–2008** ، اطروحة دكتوراه (قسنطينة : كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة قسنطينة 2008) ص156.

[2] عياش خديجة ،**المرجع السابق** ، ص . 64

[3] هيشر احمد التيجاني ،**مدي مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج حسب الاستغلال خلال فترة 1974–2012** ،أطروحة دكتوراه (تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة تلمسان،2016) ص 54.

[4] عياش خديجة ،**المرجع السابق** ،ص67.

النسبية، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة. وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات، وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية، والقبول الاجتماعي[1].

حيث قامت السلطات بإنشاء الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه البرامج ففي 22 فيفري 2011 ، بدأت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتنفيذ هذه التدابير الجديدة اعتمادا على الأدوات والأجهزة التالية[2]:

- ✓ إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين وللأنشطة الريفية الإجراءات.
- ✓ قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.
- ✓ قرض اتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة.
- ✓ توسيع القرض الإيجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة.
- ✓ توسيع قرض "رفيق" دون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية.

رغم أن السلطات الجزائرية قد طرحت العديد من المشاريع الرامية لتطوير القطاع الفلاحي حتي يُساهم بشكل أكبر في دعم الاقتصادي الوطني ،و توفير مختلف المواد الفلاحية للسوق الجزائرية، و حتى التصدير للخارج ،إلا أن ما تحقق الى حد لأن لم يرقى إلى الهدف المطلوب ،بحيث لايزال القطاع الفلاحي يُساهم بنسب جد ضعيفة في الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى ، هو ما يستلزم إعادة النظر في بناء استراتيجية جديدة من خلال الاستفادة من التجارب السابقة التي فشلت في العديد من المحطات.

3. المبحث الثالث: آليات دعـم القطاع الفلاحي كمخرج لدعم الاقتصاد الجزائري

إن النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر يتطلب مجموعة من الآليات التي تمس مختلف الجوانب المتعلقة بالفلاحة، بداية بمعالجة العوائق والعراقيل ، و كذلك الاستفادة من التجارب الانمائية السابقة و وضع مجموعة من الخطط،إذ يمكن للقطاع الفلاحي أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الآليات :

1.3 .المطلب الأول: الآليات القانونية والإدارية

نظرا لأن العديد من المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر منها بما تعلق الإجراءات القانونية أو الإدارية ، سواء تلك المتعلقة بتسيير و ملكية الأراضي، أو تلك القوانين المنظمة للأراضي الزراعية الخاصة أو العمومية لذلك يجب التوجه إلى:

أولا– ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات الفلاحية : إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987 ، وهذا ما تطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي، كما يتطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي، بهدف القيام بالتنمية

[1] غربي فوزية ، **المرجع السابق** ، ص 110.

[2] مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق تشبيب القطاع وتوفير مناصب الشغل تنفيذا لقرارات **المجلس الوزاري** 22 فيفري 2011، ص 6 .

الفلاحية[1].لأن للعقار الفلاحي آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مُسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد ،وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض ،أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سوآءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.[2]

لأن عدم ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية سبب رئيسي في زيادة التعدي على تلك الأراضي وعدم الاهتمام بالمحافظة على نوعية التربة، حيث إن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل الفلاحين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الرسمية، ومن ثما يضطرون للقيام بزراعات خفيفة وبصورة مؤقتة وقصيرة المدى، مما يجعل الاستثمار الزراعي غير مُربح، كما أن الخوف من ترك الأراضي الزراعية (في أية لحظة)، يؤدى إلى عدم تشجيع الاستثمار في تلك الأراضي وعدم المحافظة على التربة[3] .

وعليه يجب إقامة علاقة قانونية دائمة للملكية بين المستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي ، والأرض التي يقوم باستصلاحها وفق أمور مضبوطة وواضحة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة إقامة عدالة في توزيع الأراضي ، وكذلك الرغبة وطموح الأفراد في ترسيخ حقهم في ديمومة مليكة الأسرة للأرض [4].

فتمكن الدولة من حل الإشكال القائم حول العقارات الفلاحية من شأنه أن يُساهم بشكل أو بآخر في زيادة الإنتاج الفلاحي وتنوعه من ثما المساهمة بطريقة مباشرة في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني.

ثانيا– تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر: إن تشجيع الاستثمار سواء أكان محليا أو أجنبيا، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مساهمة الناتج الفلاحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتقليص فاتورة الاستيراد والعجز في الميزان التجاري ، ومن ثما تحقيق تنمية فلاحية وريفية مستدامة،[5] وتطوير القطاع الفلاحي بصفة عامة ، لأن الاستثمار الزراعي يُعتبر الأداة المحركة والدافعة للتنمية الزراعية، وتشكل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته هي إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري بنوعيه الزراعي والعام. وبذلك فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة،[6]وبالتالي تحقيق مداخيل مالية التي من شأنها أن تُسهم من تقليل من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات و تحقيق قفزة نوعية في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني.

ثالثا– وضع أطر قانونية لتوسيع عمليات استصلاح الأراضي: تعددت أنماط استصلاح الاراضي في الجزائر بتعدد الأنظمة القانونية التي تحكمها ، التي عمد إليها المشرع الجزائري بهدف التصدي لبعض المشاكل التي

---

[1] بن حمو عبد الله ، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000–2014** ، مذكرة ماستر ،(مستغانم : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، 2016) ص 42.

[2] باشي أحمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح ، **مجلة الباحث** ، العدد 02 ،2003 ،ص89.

[3] غربي فوزية ، **المرجع السابق** ،ص 299.

[4] عبة فريد ،تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية ،**مجلة ابحاث الاقتصادية والادارية** ، جامعة بسكرة ، العدد20 ، سبتمبر 2016 ،ص208.

[5] بوعريوة الربيع ،**المرجع السابق** ، ص 428.

[6] غربي فوزية ، **المرجع السابق** ،ص 302.

تتعلق بثمين التملك العقاري ، ونجد أن أهم قانونين للاستصلاح ،قانون 1983 و قانون 1987 [1]، الذي بدوره لم يحقق النتائج التي كانت تصبو لها السلطة .

و لذلك بهدف توسيع عمليات الاستصلاح بات من الضروري على المشرع الجزائري الاستفادة من الثغرات و الصعوبات التي عرفتها القوانين السابقة من أجل صياغة قانون يُساهم في انجاح عمليات الاستصلاح .

2.3. المطلب الثاني: الآليات المتعلقة بالتسويق

يعتبر الجانب التسويقي أحد أهم الجوانب التي تساهم في تشجيع النهوض بالقطاع الفلاحي، ولإعطاء الجانب التسويقي الفعالية وجب توفير مايلي :

أولا– ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية : بهدف تمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية .فتحسين المناطق الريفية والتشجيع على النشاط الريفي و توطيد بقاء اليد العاملة الفلاحية في المناطق الريفية يكون أيضا عبر ضمان قنوات دائمة لتسويق المنتوجات الفلاحية ، أن هذه الإجراءات سوف تؤدي بشكل مباشر الى زيادة الإنتاج الفلاحي من جهة ،و استمرارية النشاط الفلاحي في هذه المناطق.

ثانيا – العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية : إن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على القطاع الفلاحي ، باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي[2] .فتحرير أسعار المنتجات الفلاحية وفق ما يُساعد المستهلك داخليا ، وفق ما يساعد على تسويقها خارجيا، فإنه يُساهم في زيادة المداخيل الفلاحية ، كما أنها تساهم في ترقية الصناعات الغذائية، وبالأخص المكملة للمنتجات الزراعية[3]، و يؤدي هذا إلى الرفع من نسبة المداخيل المالية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ثانيا– العمل على تحفيز الادخار: من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، كما يؤدي تحرير أسعار المنتجات الفلاحية إلى قدرة الفلاحين من تحقيق دخل كبير يُمكنهم من إعادة توظيفه بدلاً من استهلاكه ،والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي، فالزيادة في الادخار يؤدي الى تمكن الفلاح من الولوج إلى الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

رابعا –الاهتمام بالصناعات التحويلية للمنتوجات الزراعية : إن نشأة الصناعة بشكلها الأول كان في إطار نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي[4].

---

[1] حاجي نعيمة ، النظام القانوني لاستصلاح الاراضي في الجزائر ، **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية** ، جامعة تبسة ، العدد 16 ، 2018 ص ص .398. 400.

[2] باشي أحمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح ، **مجلة الباحث**، العدد 02 .2003 ،ص. 108.

[3] بوعريوة الربيع ،دور التنمية الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر 2000- 2015، **مجلة ابعاد اقتصادية**، جامعة بومرداس ،العدد 7،ص .428

[4] زرمان محمد ، غادري محمد ، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر و استراتيجية تطويرها في اطار برنامج التنويع الاقتصادي ، **مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية** ، المجلد 11 ، العدد 03 ، ص 09 .

أما حاليا فتعرف الصناعة التحويلية على أنها " الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه[1]. كآلية بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر ،و الذي يصب في تنويع مصادر الدخل الاقتصادي الوطني لذلك لابد من ضمان تحويل المنتوجات الزراعية، الذي من شأنه حل مشكلة الفائض ، مما يشجع على الانتاج الفلاحي ، ويتم هذا من خلال إنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل هذه المنتوجات الزراعية والسهر على الرفع من الطاقة الانتاجية لهذه المعامل .[2]

3.3. المطلب الثالث : الآليات التقنية و العلمية.

إن تطوير القطاع الفلاحي لا يمر فقط عبر توفير المتطلبات القانونية و التسويقية ، بل أيضا الاهتمام بالجوانب التقنية و العلمية ، و التي لها القدرة في التحكم في كميات وجودة الإنتاج .

أولا– حماية الأراضي المحروثة : إن تعميق وتكثيف حراثة الأرض يؤديان إلى القضاء على التربة وفقدها لخصوبتها، ولهذا ينبغي التقليل من عمق الحراثة؛ وكذلك تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، والاعتماد بدلاً من ذلك، على التسميد العضوي وطرق المقاومة البيولوجية، حيث إن الاعتماد المكثف وطويل الأجل على الأسمدة الكيماوية له آثار خطيرة على نوعية التربة وعلى النباتات والمياه وبالتالي على الإنسان. إلى جانب ذلك تشجيع زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضة للكثبان الرملية لحماية الأراضي الزراعية من التصحر، وإتباع دورات زراعية تكفل تعاقب محصولين يسمح بتجديد خصوبة التربة.[3]

ثانيا –سياسات المياه: تؤدي الموارد المائية الدور الرئيس في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ،وبالتالي الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء للسكان ؛ ولعل اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها يمثل تحديا كبيرا لمناطق مختلفة من العالم، ويزيد من خطورة هذا الاختلال في الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية في المنازل والمزارع والمصانع، واعتماد سياسات تنموية لا تراعى واقع الموارد المائية المتاحة، وبالتالي يتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسة الزراعية التي تراعى خصوصية أوضاع الدول النامية، وتطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه، وتنمية التقنيات غير التقليدية، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه،[4]إضافة إلى إشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في إدارة مشاريع الري (توزيع، تشغيل، صيانة، وإدخال الحديثة بالري والزراعة) [5]. كذلك الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية التي تزخر بها الجزائر و الممكن استغلالها، والتي تقدر ب 2 مليار متر مكعب . [6]

---

[1] مدحت كاظم القريشي، ، **الاقتصاد الصناعي**(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. 2000) ص 70 .

[2] عرباجي اسماعيل ، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر ، **مجلة جديد الاقتصاد** ، العدد 07 ، 2012 ، ص 13

[3] غربي فوزية ، **المرجع السابق**، ص 300-299.

[4] **نفس المرجع** ، ص . 300.

[5] بلحجارة نصيرة ، شريفي خديجة ، **تنمية القطاع الفلاحي و تدعيمه بالجزائر** ، ماستر (البويرة :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة البويرة ، 2019)ص 29 .

[6] عز الدين علي ، التنويع الاقتصاديفي الجزائر بين البرامج التنموية و تحديات الواقع ، **مجلة دراسات اقتصادية** ،المجلد 16 العدد 01 , 2022 ص 439.

–ثالثا: تشجيع و دعم البحث العلمي : ضرورة وضع سياسة ملاءمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها، ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم ،نجد أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز 1.3 مليار دولار من حجم الإنفاق[1].

4. الخاتمة:

إن النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني أصبح ضرورة قصوى وجب الاتجاه لها نظرا لما يعانيه الاقتصاد الوطني من محدودية التنويع في الدخل . فمن خلال المراحل المختلفة للاقتصاد الجزائري أثبت فشله في الحفاظ على استقراره و تحقيق النمو، نظرا لارتباطه بسوق البترول.

أن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة يتطلب بناء اقتصاد صلب و مستقر ، ولن يكون هذا إلا عبر تنويع مصادر الدخل خصوصا إذا تم تطوير القطاع الفلاحي الذي بدوره قادر على ضمان مداخيل مالية للاقتصاد الوطني مما يساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية .

و لتجاوز كل العقبات و الصعوبات التي تواجه تطوير القطاع الفلاحي ، وجب تطبيق مجموعة من الإجراءات و الآليات التي من خلالها يمكن تحقيق خطوات هامة في سبيل تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر ، و التي تتلخص عبر ثلاثة مستويات :

- ✓ الجانب القانوني و الإداري.
- ✓ الجانب التسويقي.
- ✓ الجانب التقني و العلمي.

و التي لها علاقة بعضها ببعض فكل آلية لها تأثير مُباشر على باقي الآليات ، لذلك فإن النجاح في تطوير القطاع الفلاحي يتطلب جهود على كل المستويات ، دون إهمال أو تفضيل جانب على الجانب آخر.

فقدرة السلطات على تحقيق و تطبيق شروط هذه المستويات الثلاثة معاً ،من شأنه أن يؤدي الى دعم القطاع الفلاحي ، و من ثما تحقيق الهدف المنشود في تنويع مصادر دخل للاقتصاد الوطني .

[1] بن حمو عبد الله ، **المرجع السابق** ، ص 41 .

5. قائمة المراجع:

1. أحمد باشي ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح ، **مجلة الباحث** ، العدد 02 . 2003.
2. أحمد هيشر التيجاني ،**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج حسب الاستغلال خلال فترة 1974-2012** دكتوراه ،تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة تلمسان ، 2016.
3. اسماء بلعما ، بن عبد الفتاح دحمان ، استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري على ضوء بعض التجارب الدولية ، **مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية و الاقتصادية** ،المجلد 07 ،العدد 01. 2018،.
4. اسماعيل عرباجي ، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر ، **مجلة جديد الاقتصاد** ، العدد 07 . 2012 .
5. أمينة داودي ، **مشاريع كبرى تم تأجيل إنجازها بسبب التقشف** ،اطلع 14أكتوبر 2022 على الرابط : https://bit.ly/3T4OVgu
6. بغداد كربالي ،نظرة عامة على التحولات الاقتصادية الجزائرية ،**مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة العدد، 2008
7. بلحجارة نصيرة ، شريفي خديجة ، **تنمية القطاع الفلاحي و تدعيمه بالجزائر** ، ماستر ، البويرة : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة البويرة ، 2019 .
8. بن حمو عبد الله ، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014** ، مذكرة ماستر ،.مستغانم : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، 2016 .
9. خديجة عياش ،**سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر** ، ماجستير ،الجزائر : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 03 ، 2011 .
10. الدواي الشيخ ،الاصلاحات الاقتصادية ف ي الجزائر واشكالية البحث عن المؤسسات العامة ،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 25 العدد 2 .2009 .
11. الربيع بوعريوة ،دور التنمية الفلاحية في تحقيق ال امن الغذائي في الجزائر 2000- 2015، **مجلة ابعاد اقتصادية**، جامعة بومرداس .العدد 7.
12. رشيد زوزو ،**الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة 1988-2008** ، اطروحة دكتوراه ، قسنطينة : كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة قسنطينة 2008 .
13. سفيان ناصري ،التعدي على حق الملكية العقارية الفلاحية في ظل قانون الثورة الزراعية و اشكالية اثبات ملكيتها ، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة أم البواقي ،المجلد 07 ، العدد 02 ،2020 .

14. طارق خاطر و اخرون ،**دور برامج الانعاش الاقتصادي"2001-2014" في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري** اطلع 15 ماي 2022 على الرابط : PDF على الرابط ttps://www.researchgate.net/publication/311512140

15. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة العاشرة، المجلد 18 ، العدد 31 .2016

16. عز الدين علي ، التنويع الاقتصاديفي الجزائر بين البرامج التنموية و تحديات الواقع ، **مجلة دراسات اقتصادية** ،المجلد 16 العدد 01 , 2022 .

17. عمر بسعود ،عبد القادر شرشار ،الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002). **مجلة انسانيات** العدد 22. 2003 .

18. فريد عبة ،تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية ،**مجلة ابحاث الاقتصادية والادارية** ، جامعة بسكرة ، العدد20 سبتمبر 2016.

19. فوزية غربي ،**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية** ، اطروحة دكتورة ،قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة قسنطينة ، 2008 .

20. محمد أبو عبد الله ، **2015. عام تنويع الاقتصاد الجزائري** ، جريدة العربي الجديد ، نشر يوم 31 ديسمبر 2014 و اطلع 22 جوان ، على الرابط https://bit.ly/3Q2Fj3l

21. محمد زرمان ، غادري محمد ، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر و استراتيجية تطويرها في اطار برنامج التنويع الاقتصادي ، **مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية** ، المجلد 11 ، العدد 03 .

22. محمد مراس ،دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2014 على متغيرات التجارة الخارجية في الجزائر" باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشراف" VAR ،**مجلة البشائر الاقتصادية** ، جامعة بشار ، العدد 02 .2015.

23. محمد مسعي ،سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو ، **مجلة الباحث الاقتصادي**، الجزائر ، العدد 10 .2012.

24. محمد تندرت ، أثر جائحة كورنا 19 على أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، **مجلة اقتصاد المال و الاعمال** ، جامعة الوادي ، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2022 .

25. مدحت كاظم القريشي ، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن . 2000 .

26. مريم شطيبي محمود، **أزمة اسواق الطاقة انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** ، مداخلة ضمن ملتقي انعكاسات انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، جامعة الامير عبد القادر قسنطينة الجزائر 14 ماي ،2015.

27. مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق تشبيب القطاع وتوفير مناصب الشغل، تنفيذا لقرارات **المجلس الوزاري** 22 فيفري 2011 .

28. ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد 16 ، العدد 12 ، بيروت . جوان2012.

29. نعيمة حاجي ، النظام القانوني لاستصلاح الاراضي في الجزائر ، **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية** ، جامعة تبسة ، العدد 16 ، 2018.

30. هاشمي الطيب ،**التوجه الجديد للتنمية الريفية في الجزائر** ، اطروحة دكتورة ،تلمسان : ،كليو العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة تلمسان 2014.